**فاطمة الزهراء نصار**

**مادة السياسات الاقتصادية– التكليف النهائي**

**اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:**

• معدل النمو الاقتصادي • التوظيف أو التشغيل • الاستثمار الأجنبي والمحلي • مكافحة الكساد  • مواجهة الفقر

تلعب السياسات المالية دوراً مهماً في التأثير على التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الدولة. وذلك من خلال مكونات وأدوات السياسة المالية المختلفة. ومن هنا؛ سنعمل خلال هذا المقال على عرض بعض تأثيرات السياسة المالية للدولة على بعض نواحي الاقتصاد.

**أولاً: أدوات السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي**

انطلاقاً من أن النمو الاقتصادي هو التغير الإيجابي "الزيادة" في مستويات إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة بالاعتماد على عناصر الإنتاج الأساسية المتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال. بعبارة أخرى؛ فإن النمو الاقتصادي يُشير إلى زيادة دخل الدولة خلال فترة ما من خلال قياس النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما مقارنة بالسنة السابقة لها. وهنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي يركز على الزيادة الكمية في الإنتاج الكلي.

ويمكن للدولة الاعتماد على مجموعة مختلفة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مثل:

1. الاعتماد على بعض أدوات السياسة المالية التلقائية مثل: زيادة الضرائب التصاعدية وخفض المدفوعات التحويلية. حيث ستساعد الأداة الأولى على زيادة الضرائب وفق الشريحة الاجتماعية، ما يعني أن الدولة ستفرض ضرائب إضافية على الأشخاص الأغنياء أو أصحاب الدخل المرتفع. وبالتالي تتمكن الدولة من الحصول على دخل إضافي دون الضغط على الشرائح الفقيرة من المجتمع.   
     
   أما فيما يخص خفض المدفوعات التحويلية؛ فإن خفض الدولة للمساعدات بأشكالها سواء كانت نقدية أو معاشات تكافلية؛ سيؤدي إلى خفض نفقات الدولة وبالتالي الحفاظ على معدلات النمو في مستويات أعلى.
2. الاعتماد على أدوات السياسة المالية المقصودة التي تتطلب تدخلاً مباشراً من الحكومة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ومن بين هذه الأدوات يمكن الاعتماد على تغيير معدلات الضريبة من خلال زيادة أو نقص معدل الضريبة وفق حالات الرواج والكساد التي يمر بها المجتمع. ويتم ذلك بناء على قياس القدرة الشرائية للمجتمع؛ إذا كانت مرتفعة يمكن زيادة ضرائب لخفض القدرة الشرائية وجعلها متوازنة مع معدلات الإنتاج، وفي حال انخفاض القدرة الشرائية يمكن خفض الضرائب من أجل إنعاش الاستهلاك وبالتالي تعزيز فرص الإنتاج، وهو ما يمكن الدولة من زيادة الدخل على المستوى الكلي.

**ثانياً: تأثير أدوات السياسات المالية على معدل التوظيف أو التشغيل**

قد تؤثر أدوات السياسة المالية على معدلات التوظيف من خلال أدوات السياسة المالية المقصودة المعتمدة على برامج الأشغال العامة التي تعمل على تعبيد الطرق، وخدمات الإنارة، ومشاريع تطوير القرى، وغيرها من المشاريع التي توفر فرص عمل من جهة، وتؤثر على التنمية والخدمات الاجتماعية والإنمائية من جهة أخرى.

ولا يمكننا إغفال أهمية أداة مشروعات التوظيف العامة التي تخلق الحكومة من خلالها مجموعة من الوظائف المؤقتة التي تهدف إلى إيجاد حلول مؤقتة لمشكلة البطالة حتى يتمكن الاقتصاد من خلق الفرص اللازمة. وبالتالي فإن مثل هذه الأدوات توفر مجموعة كبيرة من فرص التوظيف وبالتالي يزداد معدل التشغيل، ويتم دمج الكثير من العاطلين عن العمل في المهن والأشغال سواء بشكل مؤقت أو بشكل مستمر في مرحلة لاحقة.

**ثالثاً: أدوات السياسة المالية والتأثير على الاستثمار الأجنبي والمحلي**

إن السياسة المالية تلعب دوراً هاماً في استقطاب الاستثمار الأجنبي أو المحلي على السواء. ومن أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على قطاع الاستثمار نذكر على سبيل المثال:

1. الضرائب التصاعدية: قد تؤدي أداة الضرائب التصاعدية إلى خفض معدلات الاستثمار المحلي أو الأجنبي؛ ذلك أن الضرائب التصاعدية تعني أن الضرائب تزداد بزيادة الدخل، وهو ما يمثل حالة غير إيجابية للمستثمرين الذين سيدفعون ضرائب مضاعفة في هذه الحالة، وبالتالي يلجؤون إلى الدول ذات معدلات ضريبة رأس المال المنخفضة.
2. معدل الضريبة: إن خفض معدل الضريبة يحث المواطنين على استهلاك المزيد من السلع والخدمات، وهو ما يحث أصحاب رؤوس الأموال على ضخ استثماراتهم في حالة ضمان الاستهلاك والرواج. وتنطبق هذه الحالة على السلع المادية التي يقتنيها المواطنون، بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية مثل السياحة والاستكشاف.

وفي المقابل؛ يؤدي رفع معدل الضريبة إلى حالة من الركود أو قلة الاستهلاك، وبالتالي يتخوف أصحاب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية من أي مشاريع استثمارية نظراً لانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

**رابعاً: دور أدوات السياسة المالية في مكافحة الكساد**

تُشير حالة الكساد إلى عدم قدرة المجتمع على تصريف المنتجات التي ينتجها بسبب انخفاض القوة الشرائية أو انخفاض الطلب. ومن أجل تفكيك حالة الكساد؛ تعتمد الدولة على أدوات السياسة المالية بإحدى الطرق الآتية:

1. ضخ الأموال من خلال طباعة الأموال
2. ضخ الأموال عبر خفض مقدار ما تأخذه من أموال عن طريق السياسة المالية، وهو ما يتحقق من خلال خفض الضرائب، وخفض الرسوم، وزيادة القروض الخارجية، وزيادة القروض الداخلية. وهو ما يؤدي إلى حصول الدولة على إيراد مالي يمكنها من تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين.
3. زيادة المدفوعات التحويلية عبر زيادة المساعدات والمعونات التي تقدمها الحكومة دون مقابل إلى الشرائح الاجتماعية البسيطة. وذلك من خلال مساعدات نقدية، أو معاشات تكافلية. وتؤدي هذه الزيادة إلى شحن وسائل الاستهلاك وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى زيادة الإنتاج.
4. تعزيز سياسات الدعم من خلال دعم السلع الرئيسة لبعض المواطنين من خلال توفير هذه السلع بأسعار مقبولة ومناسبة وذلك للحفاظ على حياتهم، ولخفض الفجوة التغذوية. وفي نفس الوقت تعمل الدولة على زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، ومن ثم تحريك عجلة الإنتاج.

**خامساً: تأثير أدوات السياسة المالية في مواجهة الفقر**

تعد مواجهة الفقر من أهم أولويات أغلب الدول في الوقت الحالي، ولهذا تعتمد الدولة على أدوات سياسة مالية مختلفة من أجل الحد من معدلات الفقر. ومن أهم هذه الأدوات نذكر على سبيل المثال:

1. زيادة الضرائب التصاعدية من خلال تحديد أو زيادة الضرائب طبقا للشريحة الاجتماعية، فكلما زاد الدخل أو العائد الذي يحصل عليه الشخص؛ يزداد مقدار الضريبة المستحق، والعكس صحيح. وتؤدي هذه الأداة المالية إلى أخذ الكثير من الأغنياء والقليل من الفقراء. كما يمكن للدولة أن تعتمد على هذه الأدلة من أجل أخذ المال من الأغنياء، ودفعه في مجال تنموي آخر نحو الفقراء، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.
2. زيادة المدفوعات التحويلية؛ أي زيادة المساعدات والمعونات التي تقدمها الحكومة دون مقابل إلى الشرائح الاجتماعية البسيطة. وتأخذ هذه المساعدات شكل المساعدات النقدية، أو المعاشات التكافلية.
3. تعزيز سياسات الدعم عبر دعم السلع الرئيسة لبعض المواطنين من خلال توفير هذه السلع بأسعار مقبولة ومناسبة وذلك للحفاظ على حياتهم، ولخفض الفجوة التغذوية، وتوفير خدمات التغذية للشرائح الهشة من المجتمع.

انطلاقاً مما سبق؛ نكون قد تعرفنا على تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على مجموعة من الحالات الاقتصادية، وهو ما يوضح لنا مدى تدخل أدوات السياسة المالية وتأثيرها على كافة التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدولة.